

وضعت قرينة رئيس الجمهورية، في ٧ آب الماضي، حجر الأساس لبناء "بيت الطفل المعاق". وقد فتح الآن باب التبرعات بغية تشييد هذا الصرح الإنساني.

يبدو ان الطريقة التي تكوّنت بها فكرة المشروع والأساليب المتبعة لتحقيقه هي نفسها التي سارت عليها سبع عشرة من أصل ثماني عشرة مدرسة مختصة في لبنان تعنى بأولاد مصابين. فلا يسعنا، والوضع كذلك، سوى تقييم المؤسسة من زاوية الوقع العددي، عارضين الملاحظات الرئيسية الثلاث التالية:

أولاً: لو أسعفت المدرسة وحدها قدر ما هو مسعف في الثماني عشرة مدرسة الأخرى مجتمعة، أي لو ضاعفت كامل العدد المسعف حالياً في لبنان، لما وصل إلى نسبة ما يزداده لبنان سنوياً من أطفال مصابين. ولو اعتبرنا ان معدّل الوقت الذي يقضيه الطالب المصاب في أي مدرسة مختصة هو عشر سنين، لوصلت نسبة كامل المسعفين المحظوظين في لبنان فقط إلى ١٠٪ من الزيادة السنوية. فينضم التسعون في المئة الباقون إلى الطريق المسدودة، حيث حالياً خمسة وسبعون ألف مواطن مصاب، منهم خمسة عشر ألفاً في سن التلمذة المفقودة.

ثانياً: المشكلة المالية الرئيسية ليست في بناء المدرسة المختصة، بل في تأمين موازنتها السنوية التي لن تنقص عن معدل أربعة أضعاف موازنة مدرسة أخرى عادية بالحجم نفسه لأولاد غير مصابين. فإذا دبرت الأموال اللازمة من مصادر الخزينة العامة، لن يكون ذلك إلا على حساب مؤسسات مسعفة حالياً، أو أخرى ستنشأ. ذلك ان ما هو مخصّص من الأموال العامة لهذا الغرض هو هو منذ سنوات، برغم قلته، وبرغم ازدياد الحاجة الملحة باطراد، لا بل هناك تخوّف من تخفيض هذه المخصّصات.

ويجب ألا ننحني باللوم على الدولة. فلا علم لنا بأي دولة في العالم المتخلف تسعف على حسابها، هذا إذا فعلت، أكثر من ١٠٪ من ازديادها السنوي بالمصابين. فالدولة لا تستطيع الإتيان بالمعجزات، بإمكاناتها المحدودة، تجاه معضلة معقدة يصعب حلّها على البلدان المتطوّرة الغنية القادرة.

أما الحل البديل في جمع التبرعات والإعانات، بصورة دورية سنوية، فلن يكون بالسهولة ذاتها، خاصة بعد مرور السنين، التي تؤمّن بها الأموال حالياً لبناء المدرسة المرتقب. وسوف تضطر السيدة اللبنانية الأولى إلى ان تضع باستمرار، في الميدان، ثقل رصيدها الذي لن يبقى على حاله بعد بضع سنوات، وذلك تبعاً لنواميس الحياة وطبائع البشر.

ثالثاً: ان فائدة المدرسة المنبثقة من قلب السيدة الكبيرة لن تتعدّى حدود المشروع بالذات، أي بضع مئات من المسعفين، في حال تعدّيه الإطار المألوف للعمل الاجتماعي الطوعي في لبنان. لن يستثير ساعتها الهمم. سيكون عجنة واحدة، لا خميرة لعجنات تتكاثر وتمتد. لن يختلف عندئذ في جوهره عما هو سائد وكامن وراء الأربعمئة وخمسين جمعية أهلية في لبنان، القائم أغلبيتها على فكرة "الإحسان" و"الشفقة" و"عمل الخير"، وهي ركائز تعدها العصر بأشواطها. ستقوم الدعوة على اعتبار المثاب عاقبة مستعطية مستنزفة في حاجة إلى المساعدة التقليدية والعون، لا على أساس انها طاقة قوية بإمكاناتها وجبروتها، وجب تفجيرها وتشيرها خدمة لها ومحيطها.

ما العمل؟ الجواب هو التمويل الذاتي.

عملياً، كيف يكون ذلك؟

في المرحلة الأولى يصار ليس إلى فتح المدرسة المختصة، بل إلى إيجاد مشغل يضم عمالاً وعاملات، جلهم من ذوي الإصابات المختلفة.

ليخضع المشغل لمختلف قوانين العمل السارية المفعول، ليتقيد بأنظمة الضمان الاجتماعي المختلفة، ليدفع ضريبة الدخل، ليزاحم ويصارع ويتفوق، ويستعمل نصف الربح المحقق لتسديد ديون المتبرعين، مع الفائدة القانونية والدعاء والشكر، والنصف الثاني يخصّص، مع الستين، لإيجاد وتطوير المدرسة التي نحن بصدددها.
عمل من هذا النوع، ما هي أبعاده؟

- يؤمن حياة مصابين راشدين، على أسس الإنتاج والكرامة، مع كل ما يعني ذلك من وفر على الصعيد العام وغنى للدخل الوطني والإنسانية.

- يشدد على الطاقة الإنتاجية في المصاب الذي تحتاج إلى مجال لتعطي، بدلاً من ان يقف عند سلبية الإصابة ليستعطي. وهذا يحتم ساعتها إعادة النظر في كثير من التشريعات وقلب المفهوم الخاص والعام من الصرف على "المعاق" إلى التثوير في المصاب.

- يسترعي انتباه عدد كبير من الممولين اللبنانيين من ذوي النيات الحسنة، بالتنبيه إلى ان الحاجة ليست إلى ما يُستعطي منهم، بل إلى كرامات يحررونها وطاقات يصفقونها، فيرجع إليهم ما قد سلفوه معافى، ممزوجاً بأجمل غير إنساني.

- يفسر الطاقات الكامنة في المصاب، خدمة كبيرة له وخدمة أكبر للمحيط في جعلها منتظمة مسؤولة معطاءة في التعليم وصل وتأهيل البراعم الصغيرة المصابة. وهنا بيت القصيد. فإذا الولد المصاب يصل إلى مجاله ليس بإمكانات الدولة المعاقة المحدودة كمثيلاتها في العالم المتخلف، بل بالإنتاجية المتفوقة في المصاب الأكبر منه. ومن هناك، ينطلق هو بدوره، بالمسؤولية نفسها المعطاءة، نحو المصاب الأصغر منه، وهكذا دواليك.

خيال وكلام؟

كلا، تجربة حية عشناها وحققناها! الستون عاملاً مصاباً في مؤسسة "الكفاءات" أمّنوا، بإنتاجيتهم، كامل تعليم وتأهيل ثلاثين مصاباً بفضل تطبيق مبدأ التمويل الذاتي. ولا نرى مجالاً وإمكاناً لإسعاف وتأهيل الخمسة عشر ألف ولد مصاب في لبنان، المتزايدين بمعدل ١٥٠٠ في السنة، سوى في إتباع المبدأ نفسه: إحياء الطاقة المنتجة في الستين ألفاً من المصابين البالغين، وجعل فيضها في خدمة البراعم الصغيرة الذابطة.

ما نقوله، وقد أثبتناه، يصلح أساساً للتجهيز الاجتماعي والاقتصادي، اليوم وغداً، لكل بلدان العالم الثالث.